نقد دیدگاه شیخ

در برخی مباحث، علما بر گردن همه طلبه ها حق دارند . یکی از آن موارد بحث حکم وضعی آخوند در کفایه است.

کلام آخوند خراسانی ره

با این که ایشان شاگرد شیخ هستند و شیخ هم در رسائل شاید نسبت به انتزاعی بودن احکام وضعی تعبیری به اتفاق داشتند، اما مرحوم آخوند، محکم این قول را رد می‌کنند. اگر انتزاعی بودن احکام وضعی در فضای کلاس باقی می‌ماند، خیلی لوازم داشت که آن ها مشکلاتی را ایجاد می کرد. صاحب کفایه در کفایه سریع آن را برگرداندند. گفتند: ما حکم وضعی ِمجعول هم داریم. احکام وضعیه را سه جور کردند[1].

این بحث را مرحوم آخوند چند صفحه قبل از شروع تنبیهات استصحاب بیان می‌کند و اگر بیان ایشان نبود و کلام شیخ که می‌فرمود تمام احکام وضعی منتزع از احکام تکلیفی هستند، تثبیت می‌شد، خدا می‌داند چقدر مبتلا می‌شدیم.

این چه حرفی است ما بگوییم اصال ًشارع، حکم وضعی انشائی ندارد؟ معلوم است آیندگان، تابع این کلاس نمی‌شوند. شما می‌گویید هیچ کجا ندارید که شارع، گفته باشد انشأت حکم وضعی را. همه جا امر و نهی کرده. انتزاع می‌کند از این. آخر این.چه حرفی است؟! آدم گاهی که می‌فهمد یک مطلب کلاسیک چه بر سر بعضی‌ها می‌آورد، این طور جاها را که می‌بینند خوشحال می‌شود.

---

[1] و ال بأس بصرفه إلى تحقيق حال الوضع و أنه حكم مستقل بالجعل كالتكليف أو منتزع عنه و تابع له في الجعل أو فيه تفصيل حتى يظهر حال ما ذكر هاهنا بين التكليف و الوضع من التفصيل.

فنقول و بالله الاستعانة.

ال خلاف كما ال إشكال في اختلاف التكليف و الوضع مفهوما و اختلافهما في الجملة موردا لبداهة ما بين مفهوم السببية أو الشرطية و مفهوم مثل الإيجاب أو الاستحباب من المخالفة و المباينة.

كما ال ينبغي النزاع في صحة تقسيم الحكم الشرعي إلى التكليفي و الوضعي بداهة أن الحكم و إن لم يصح تقسيمه إليهما بعض معانيه و لم يكد يصح إطلاقه على الوضع إلا أن صحة تقسيمه بالبعض الآخر إليهما و صحة إطلاقه عليه بهذا المعنى مما ال يكاد ينكر كما ال يخفى و يشهد به كثرة إطلاق الحكم عليه في كلماتهم و االلتزام بالتجوز فيه كما ترى.

و كذا ال وقع للنزاع في أنه محصور في أمور مخصوصة كالشرطية و السببية و المانعية كما هو المحكي عن العلامة أو مع زيادة العلية و العلامية أو مع زيادة الصحة و البطلان و العزيمة و الرخصة

أو زيادة غير ذلك كما هو المحكي عن غيره أو ليس بمحصور بل كلما ليس بتكليف مما له دخل فيه أو في متعلقه و موضوعه أو لم يكن له دخل مما أطلق عليه الحكم في كلماتهم ضرورة أنه لا وجه للتخصيص بها بعد كثرة إطلاق الحكم في الكلمات على غيرها مع أنه لا تكاد تظهر ثمرة مهمة علمية أو عملية للنزاع في ذلك و إنما المهم في النزاع هو أن الوضع كالتكليف في أنه مجعول تشريعا بحيث يصح انتزاعه بمجرد إنشائه أو غير مجعول كذلك بل إنما هو منتزع عن التكليف و مجعول بتبعه و بجعله.

و التحقيق أن ما عد من الوضع على أنحاء

. منها ما لا يكاد يتطرق إليه الجعل تشريعا أصلا لا استقلالا و لا تبعا و إن كان مجعولا تكوينا عرضا بعين جعل موضوعه كذلك.

و منها ما لا يكاد يتطرق إليه الجعل التشريعي إلا تبعا للتكليف.

و منها ما يمكن فيه الجعل استقلالا بإنشائه و تبعا للتكليف بكونه منشأ لانتزاعه و إن كان الصحيح انتزاعه من إنشائه و جعله و كون التكليف من آثاره و أحكامه على ما يأتي الإشارة إليه.

أما النحو الأول [ما لا يكاد يتطرق إليه الجعل إطلاقا]

فهو كالسببية و الشرطية و المانعية و الرافعية لما هو سبب التكليف و شرطه و مانعه و رافعه حيث إنه لا يكاد يعقل انتزاع هذه العناوين لها من التكليف المتأخر عنها ذاتا حدوثا أو ارتفاعا كما أن اتصافها بها ليس إلا لأجل ما عليها من الخصوصية المستدعية لذلك تكوينا للزوم أن يكون في العلة بأجزائها من ربط خاص به كانت مؤثرة[1] في معلولها لا في غيره و لا غيرها فيه و إلا لزم أن يكون كل شيء مؤثرا في كل شيء و تلك الخصوصية لا يكاد يوجد فيها بمجرد إنشاء مفاهيم العناوين و بمثل قول دلوك الشمس سبب لوجوب الصلاة إنشاء لا إخبارا ضرورة بقاء الدلوك على ما هو عليه قبل إنشاء السببية له من كونه واجدا لخصوصية مقتضية لوجوبها أو فاقدا لها و أن الصلاة لا تكاد تكون واجبة عند الدلوك ما لم يكن هناك ما يدعو إلى وجوبها و معه تكون واجبة لا محالة و إن لم ينشأ السببية للدلوك أصلا.

و منه انقدح أيضا عدم صحة انتزاع السببية له حقيقة من إيجاب الصلاة عنده لعدم اتصافه بها بذلك ضرورة.

نعم لا بأس باتصافه بها عناية و إطلاق السبب عليه مجازا كما لا بأس بأن يعبر عن إنشاء وجوب الصلاة عند الدلوك مثلا بأنه سبب لوجوبها فكني به عن الوجوب عنده.

فظهر بذلك أنه لا منشأ لانتزاع السببية و سائر ما لأجزاء العلة للتكليف إلا ما هي عليها من الخصوصية الموجبة لدخل كل فيه على نحو غير دخل الآخر فتدبر جيدا.

و أما النحو الثاني [ما لا يكاد يترق إليه الجعل الاستقلالي دون التبعي]

فهو كالجزئية و الشرطية و المانعية و القاطعية لما هو جزء المكلف به و شرطه و مانعه و قاطعه حيث إن اتصاف شيء بجزئية المأمور به أو شرطيته أو غيرهما لا يكاد يكون إلا بالأمر بجملة أمور مقيدة بأمر وجودي أو عدمي لا يكاد يتصف شيء بذلك أي كونه جزءا أو شرطا للمأمور به إلا بتبع ملاحظة الأمر بما يشتمل عليه مقيدا بأمر آخر و ما لم يتعلق بها الأمر كذلك لما كاد اتصف بالجزئية أو الشرطية و إن أنشأ الشارع له الجزئية أو الشرطية و جعل الماهية و اختراعها ليس إلا تصوير ما فيه المصلحة المهمة الموجبة للأمر بها فتصورها بأجزائها و قيودها لا يوجب اتصاف شيء منها بجزئية المأمور به أو شرطه قبل الأمر بها فالجزئية للمأمور به أو الشرطية له إنما

ينتزع لجزئه أو شرطه بمالحظة الألم رب ه ب ال حاجة إلى جعلها له و بدون الألم رب ه ال اتصاف بها أصال و إن اتصف بالجزئية أو الشرطية للمتروك أو ذي المصلحة كما ال يخفى.

[في التكليف و أما الناحث الثالث و ما يصح جعله استقالال و تبعا للتكليف]

و هو كالحجية و القواطة و الولاية و النيابة و الحرية و الرقية و الزوجية و الملكية إلى غير ذلك و إن كان من الممكن انتزاعها من الأحكام التكليفية التي تكون في موارها كما قيل و حيث إنها و إن كان منتزعة بإنشاء أنفسها إال أنه ال يكاد يشك في صحة انتزاعها من مجرد جعله تعالى أو من بيده جعل الأمر من قبله جل و عال بإنشائها بحيث يترتب عليها آثارها كما يشهد به ضرورة صحة انتزاع الملكية و الزوجية و الطالق و العتاق بمجرد العقد أو اإليقاع ممن بيده الاختيار بل مالحظة التكليف و آثار و لو كانت منتزعة عنها لما كان يصح اعتبارها إال بمالحظتها و لزم أن يقع ما قصد و وقع ما لم يقصد.

كما ال ينبغي أن يشك في عدم صحة انتزاعها عن مجرد التكليف في موردها فالملكية تنتزع عن إباحة التصرفات و الزوجية من جواز الوطء و هكذا سائر االعتبارات في أبواب العقود و اإليقاعات.

فانقدح بذلك أن مثل هذه االعتبارات إنما تكون مجعولة بنفسها يصح انتزاعها بمجرد إنشائها كالتكليف ال مجعولة بتبعه و منتزعة عنه.

و هم و دفع أما الوهم فهو أن الملكية كيف جعلت من االعتبارات الحاصلة بمجرد الجعل و اإلنشاء التي تكون من خارج المحمول حيث ليس بحذائها في الخارج شيء و هي إحدى المقوالت المحموالت بالضميمة التي ال تكاد تكون بهذا السبب بل بأسباب أخر كالتعمم و التقمص و التنعل فالحالة الحاصلة منها للإنسان هو الملك و أين هذه من االعتبار الحاصل بمجرد إنشائه.

و أما الدفع فهو أن الملك يقال بالاشتراك على ذلك و يسمى بالجدة أيضا و على اختصاص شيء بشيء خاص و هو ان شئ إما من جهة إسناد وجوده إليه كون العالم الكل للباري جل ذكره أو من جهة االستعمال و التصرف فيه كون الفرس لزيد بركوبه له و ساير تصرفاته فيه أو من جهة العقد مع من اختياره بيده كملك االرض و العقار البعيدة للمشتري بمجرد عقد البيع و إنشائه و العقد و عرفا شرعا.

فالملك الذي يسمى بالجدة أيضا غير الملك الذي هو اختصاص خاص ناشئ من سبب اختياري كالعقد أو غيره فالتوهم إنما نشأ من أسباب االختيارية و غيرها من الأسباب االختيارية كاإلرث و نحوها و الخاص و اإلطالق الملك على مقولة الجدة أيضا و الغفلة عن أنه بالاشتراك بينه و بين االختصاص الخاص إطالق اإلضافة الخاصة اإلشراقية كملكه تعالى للعالم أو المقولية كملك غيره لشيء بسبب من تصرف و استعمال أو إرث أو عقد أو غيرها[1] من الأعمال فيكون شيء ملكا ألحد بمعنى و آخر بالمعنى اآلخر فتدبر.

إذا عرفت اختالف الوضع في الجعل فقد عرفت أنه ال مجال الستصحاب دخل ما له الدخل في التكليف إذا و لو شك في بقائه على ما كان عليه من الدخل لعدم كونه حكما شرعيا أو ال يترتب عليه شرعي فافهم. و أنه إشكال و التكليف و إن كان متربتا عليه إال أنه ليس بترتب شرعي أثر و الوضع المستقل بالجعل حيث إنه كالتكليف في جريان االستصحاب في الوضع المتروك إذا ما كان مجعوال شرعيا أو ال يترتب عليه حكما شرعيا و عدم تسميته انتزاعه و رفعه بيد الشارع و لو بترتب منشإ انتزاعه فإن أمر وضعه بالتبع و سببه و منشإ انتزاعه فافهم.(كفاية الأصول (ط آل البيت) ؛ ص399-404)

بازبینی #1
ایجاد شده 25 فوریه 2025 10:08:40 توسط ... .
به روزرسانی شده 25 فوریه 2025 10:09:36 توسط ... .